

إنقاذ لبنان... لا يكون بالهرب



لتغطية وجود "عهد قوي" هو في الواقع "عهد حزب الله" لا أكثر ولا أقل. لا تغني البهلوانيات عن العودة إلى الواقع. الواقع يقول إن وضع لبنان ليس ميووسا منه على الرغم من الإنهيار الحاصل. توجد حلول. من يجروا على الاعتراف بأن لا حلول في حال تجاهل عامل الوقت والحاجة إلى مواقف جريئة عربيا ودوليا مع ما يعنيه ذلك من إثبات، بالفعل وليس بالقول، أن "العهد القوي" ليس عهد إيران في لبنان.

مسيحيين لديهم وجودهم. من بين هؤلاء سمير جعجع وسامي الجميل، وحتى سليمان فرنجية المشارك في الحكومة. من دون صلاحيات استثنائية تحتاجها الحكومة اللبنانية للإصلاحات المطلوبة، ستبقى المماحكات سيئة الموقف. سيعيق لبنان عاجزا عن مواجهة الواقع المتمثل في أهمية الوقت والحاجة إلى خيارات واضحة، بدل الهرب من الواقع المؤلم الذي يجسده جرح "التيار الوطني الحر" عن حل مشكلة الكهرباء بعد أحد عشر عاما في وزارة الطاقة. بكلام أوضح، لا يستطيع لبنان أن يسمح لنفسه بأن تكون حكومته "حكومة حزب الله" وأن يراهن على أن عامل الوقت يصب في مصلحته وأن يعزل نفسه عربيا وأن يتجاهل عامل الوقت في أن. في النهاية منذ متى كان الجهل سياسة، اللهم إلا إذا كان الجهل غطاء

كشفه قاسم سليمان قاسم "فيلق القدس" في "الحرس الثوري" الإيراني الذي لم يتردد في القول، قبل اغتياله على يد الأميركيين، إن إيران باتت تمتلك أكثرية في مجلس النواب اللبناني الجديد. من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها حكومة حسان دياب، فضلا بالطبع عن أن حسان دياب هو بحد ذاته الرجل الخطأ في المكان الخطأ، عدم الإصرار على الصلاحيات الاستثنائية قبل نيلها الثقة. ليس لدى هذه الحكومة أي استيعاب لأهمية الوقت. لم يتغير شيء منذ وصول ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية في تشرين الأول - أكتوبر 2016. يؤكد ذلك أن ملف الكهرباء بقي براوح مكانه في حين أن الحلول العملية موجودة. على العكس من ذلك، بدا أن أهم الأول لما سمي "العهد القوي" تصفية حساباته مع أهل السنة ومع وليد جنبلاط ومع سياسيين

المؤسسات المالية الدولية في مقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من جهة أخرى. يحلم أيضا من يعتقد أن مؤتمر "سيدرا" الذي انعقد في باريس في نيسان - أبريل من العام 2018، أي منذ أقل من سنتين بقليل، ما زال مستعدا لمساعدة لبنان في غياب الإصلاحات المطلوبة من جهة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص من جهة أخرى. أدت المماحكات إلى تفويت القدرة على استعادة لبنان من مؤتمر "سيدرا". كان مؤسفا أن أحدا لم يرد الاستماع إلى فريق العمل الاقتصادي في رئاسة مجلس الوزراء، أيام سعد الحريري، من منطلق أن الوقت لا يعمل لمصلحة لبنان. هناك من أراد فقط الاستثمار في كيفية إجراء انتخابات نيابية بموجب قانون غريب عجيب يبنثق عنها مجلس نيابي فيه أكثرية لـ"حزب الله". هذا ما

الموازنة تحديدا، وتنتهي بالنفايات، مروراً بطبيعة الحال بالفساد وتعثر النظام المصرفي الذي يبقى إلى إشعار آخر العمود الفقري للاقتصاد اللبناني. ليس هناك من يريد إدراك أن هذا النظام المصرفي حمى لبنان منذ ما يزيد على نصف قرن وكان موضع ثقة اللبنانيين والعرب والإجانب في الوقت ذاته. هل لا تزال في الإمكان استعادة الثقة بالنظام المصرفي اللبناني، أي بلبنان نفسه؟ الأكد أن استعادة الثقة بالنظام المصرفي لا تكون عبر تظاهر أنصار "التيار الوطني الحر" من عونيين وأنصار لهم أمام مصرف لبنان (البنك المركزي) بدل جعل مؤسسات الدولة، على رأسها رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، تتحمل مسؤولياتها. ماذا تنتفع تظاهرا أمام مصرف لبنان في هذه الظروف بالذات؟ ليست مثل هذه التظاهرة دليلا على رغبة في هرب كبار المسؤولين من تحمل مسؤولياتهم؟ إلا تعكس مثل هذه التظاهرة السخيفة حداً أعمى على نجاح "الحريرية السياسية" في إعادة الحياة إلى بيروت ولبنان بعد العام 1992 ووضع البلد مجدداً على خارطة الشرق الأوسط والعالم؟ باختصار شديد، لا يمكن الهرب من تحمل المسؤولية بالهرب إلى تظاهرة أمام المصرف المركزي أو العودة ثلاثين سنة إلى الخلف.

كان الهدف من الحراك الشعبي، الذي أخذ طابع الثورة، فرض إصلاحات حقيقية يتولى تنفيذها وزراء قادرين على أن يكونوا أفضل بكثير من مستشارين سياسيين كانوا شركاء في لعبة المحاصصة. هذا الأمر لم يحصل. كان الرئيس سعد الحريري بين السياسيين القلائل الذين فهموا سريعا أبعاد الحراك الشعبي وكونه ثورة حقيقية. قدم استقالة حكومته وأخر تشرين الأول - أكتوبر الماضي على أمل تشكيل حكومة اختصاصيين حقيقيين قادرين على كسب ثقة الناس في الداخل والدول العربية القادرة على مساعدة لبنان، فضلا عن المجتمع الدولي. ليس سرا أن على أي حكومة فعالة أن تكون قادرة على مد الجسور مع المجتمع الدولي ومع الولايات المتحدة وأوروبا تحديدا. يحلم من يعتقد أن لبنان سيحصل على أي مساعدة من دون حكومة لا تنفذ الإصلاحات المطلوبة من جهة، وتعمل من أجل الحصول على ثقة

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

كلما مرّ يوم، يزداد الإنهيار في لبنان انهيارا. إنه انهيار في ظل الإنهيار. يبدو البلد وكأنه كرة حديد تسقط من مكان مرتفع في حال من الفراغ من دون كوابح من أي نوع. هذا الكلام ليس مبالغاً، بل هو صادر عن أشخاص يعرفون تماما ما الذي على المحك في لبنان، كما يعرفون النتائج المترتبة على غياب الوعي لدى المسؤولين بخطورة الأزمة الاقتصادية ومدى عمقها، خصوصا بسبب الوضع الناتج عن احتجاز المصارف لأموال المودعين.

يحلم من يعتقد أن لبنان سيحصل على أي مساعدة من دون حكومة لا تنفذ الإصلاحات المطلوبة وتعمل من أجل الحصول على ثقة المؤسسات المالية الدولية

ثمة حاجة إلى قراءة للارقام المتوافرة عن عدد المؤسسات التجارية والشركات والمطاعم التي أغلقت أبوابها وعدد اللبنانيين الذين فقدوا وظائفهم والعائلات التي صارت من دون معيل. تساعد الأرقام في التأكيد من أن الكارثة حصلت وإن البحث عن مخرج يزداد صعوبة كل يوم. هناك قبل أي شيء غياب القدرة لدى المسؤولين الكبار على استيعاب أهمية عامل الوقت. لا قدرة لدى هؤلاء على فهم لماذا نزل الناس إلى الشارع ابتداء من السابع عشر من تشرين الأول - أكتوبر الماضي، أي منذ ما يزيد على أربعة أشهر بغية وضع حد للفساد وفرض تشكيل حكومة جديدة من نوع مختلف تتعامل مع مشاكل البلد بطريقة مؤسسات حقيقية. مشاكل البلد معروفة وهي تبدأ بالكهرباء، وما تسببه من عجز في

التطبيع الفلسطيني سابق للتطبيع مع إسرائيل

وتكون المشاركة قصرا على المؤهلين والقادرين على التصدي للنقاش وإبداء الحجة. أولئك الذين ليسوا طرفا في الصراع الفصائلي أو الرؤى الفصائلية التي يصعب على الفلسطينيين الاتفاق حولها وتنفيذها. لأن ذلك سوف يجعل الاندماج الأهلي في هذا النشاط غاية في الخطورة نتيجة لردود الفعل الصاخبة، كما تعود شعبنا من ممارسات الفصائل الفلسطينية المختلفة.

أول الموانع التي تقف عثرة في طريق أي نشاط أهلي للمشاركة في جهد يهدف لتقارب أو تفاهم أو حتى "تطبيع" مع الجمهور الإسرائيلي، هو أن الفلسطينيين لا يملكون قيادة واحدة، ولا سياسة واحدة، ولا أهدافا واحدة، ولا يبدون أن هناك أي إشارات من القيادات المتنازعة لتصحح هذا الواقع المؤلم.

وثاني موانع الفشل، هو أن الأفراد والجماعات المشاركة في الحوار مع الإسرائيليين لا تستطيع تطبيق التفاهم أو "التطبيع" لو تم التوصل إليه، لأن ذلك مرتبط بموافقة السلطة التنفيذية الشرعية العليا للقيادة الفلسطينية.

ولدى الشعب الفلسطيني اليوم سلطتان تنفيذيتان لقيادتين مختلفتين سياسيا، ولا تتمتعان بأي شرعية فلسطينية. قد يكون الأكثر توقعا في الوضع الحالي أن يتم إنجاز التفاهم أو "التطبيع" بشكل مختلف، شكل مستقل

ومنفرد قبل الشروع فيه مع إسرائيل، مع كل من السلطة الوطنية وحركة حماس. الخطأ الذي وقع فيه بحسن نية، أولئك الفلسطينيون الذين شاركوا في ذلك الحوار هو الدخول إلى حلبة الاتصال والنقاش وتبادل الأفكار

والحلول في وقت سابق لتوصل القيادات الفلسطينية إلى برنامج سياسي مشترك، لأنه الخطوة الأولى نحو البدء في التوصل إلى تفاهمات فلسطينية إسرائيلية لتحقيق السلام.

الإسرائيليين من خلال الوساطة المصرية أو المساهمة القطرية، ولم يتم من خلال تلك الاتصالات تفريط في الثوابت ولا استسلام مهين.

عكس الرد العاطفي في رفض تلك الدولة وعدم الاعتراف بها وبوجودها والتعامل معها، فشل الفلسطينيين والعرب في منع إقامة دولة إسرائيلية، والتعاقس عن إقامة دولة فلسطينية

إن عدم التواصل والتحدث مع الإسرائيليين يستوجب منطقيا قتالهم، الأمر الذي لا تستطيعه حركة حماس ولا حركة فتح، ولا تريد إسرائيل ولا غالبية دول العالم، لأن التصير معروف. إن أهم الجهود المطلوبة لتقدم بقضية الشعب الفلسطيني وتحقيق أهدافه الشرعية هي العمل على إقناع العالم بعدالة قضيته. وهم وأول من نتوجه إليه لهذا الغرض هم أعداؤنا من الإسرائيليين، وأن نجتمع مع إسرائيلييين يدعمون السلام ويدافعون معنا لتحقيق العدالة ومن الضروري أن نشكرهم على مواقفهم، ونجتمع مع إسرائيلييين يجهلون نوايانا أو أهدافنا ضرورة أكثر أهمية لتثويرهم. ونجتمع مع عتاة الصهاينة والمتطرفين أكثر وأكثر أهمية للتأكيد لهم أننا لن نتوقف أو نتنازل عن حقنا.

الغاية من التواصل الإيجابي في هذا الشأن، هو ما نقوله وليس أين نقوله، ولا من يقوله أو كيف نقوله، يجب أن يكون التواصل الإيجابي وغير الرسمي بعيدا عن مشاركة أعضاء رسميين حكوميين،

المتنازعان وجها لوجه، سواء في ميدان القتال أو دواوين السلام أو الاستسلام، والحرب، كما قال العرب، أولها الكلام، والكلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين جار سواء أقبل الطرفان أو أدبرا.

وفي كل صباح يتبادل الحديث مئات الآلاف من الفلسطينيين والإسرائيليين في معظم المدن والقرى التي تحتلها إسرائيل وعلى الحدود، وفي أسواق القرى الفلسطينية من خلال عشرات الآلاف من المواطنين الذين يعملون في قطاع غزة والضفة الغربية مع مسؤولين إسرائيلييين لمعالجة أذون السفر والمرور والإقامة والعمل. كما يتحدث الإسرائيليون والفلسطينيون بالنار والرصاص والصواريخ والبلونات على الدوام. لماذا لا يملك الفلسطينيون حق

الكلام عن بلادهم وأهدافهم؟ يقابل مسؤولون فلسطينيون مع نظرائهم الإسرائيليين ويتحدثون بشكل معلن ومنشور، كما يتحدث المسؤولون من قيادة غزة مع نظرائهم من السياسيين والعسكريين والاقتصاديين

ودفع بعض الشنطاء الفلسطينيين حياتهم لانغماسهم في ذلك الاتجاه، وتطورت اجتماعات الفلسطينيين مع الإسرائيليين غير الصهاينة في نهيات الثمانينات بتشجيع أوروبي وأميريكي، وأحيانا عربي، إلى لقاءات مفتوحة بين الطرفين المتنازعين. وفي فترة تزايد فيها التصادم الفلسطيني الفلسطيني حول اللقاءات المفتوحة، والذي أشعلته بعض الدول العربية أيضا، طفت على السطح تعابير سياسية جديدة، وكانت كلمة التطبيع إحداهما.

يعني التطبيع في الفقه السياسي اتفاقا بين دولتين مستقلتين أو عدة دول مستقلة على تخفيف أو إلغاء متبادل لقيود وقوانين سياسية أو سياحية أو إجراءات تجارية ومالية تتعلق بالاستيراد أو تخفيف إجراءات الدخول والخروج للدول المتعاقدة، ولا يتم عبر لقاءات فردية أو جماعية أو حزبية لأنها من اختصاص السلطة التنفيذية للدول المستقلة.

في كل قضايا النزاع على مدار التاريخ يحتم أن يتقابل الطرفان



ترميم البيت الداخلي أول الخطوات التصحيحية للوضع الفلسطيني

مروان كنفاني
المستشار السياسي للرئيس
الراحل ياسر عرفات

ثارت بعض التجمعات والتظاهرات الغاضبة في الأراضي الفلسطينية احتجاجا على اجتماعات تمت بين صحافيين إسرائيليين وعدد من الأساتذة والمفكرين الفلسطينيين آخرين، وكذلك مساهمة شخصية رسمية في أحد تلك الاجتماعات.

هناك تاريخ فلسطيني طويل حافل يمثل تلك الاجتماعات، والاحتجاجات عليها، والتي تسمى وترا حساسا في ضمير الشعب الفلسطيني منذ الصدمة الهائلة التي تعرض لها نتيجة لنجاح إسرائيل في إقامة وطن لها وسط المحيط العربي الكبير.

عكس الرد العاطفي في رفض تلك الدولة وعدم الاعتراف بها وبوجودها والتعامل معها، فشل الفلسطينيين والعرب في منع إقامة دولة إسرائيلية، والتعاقس عن إقامة دولة فلسطينية.

في غياب فلسطين بكل أبعادها السكانية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية أصيب الفلسطينيون والعرب بما يسمى في علم النفس بالرفض الكلي المسيطر لكل ما تمثله إسرائيل بما في ذلك تداول وجودها واسمها، وأضيف لتسميتها منذ ذلك الوقت لقب المزعومة.

كان قد مرّ قرابة ربع قرن من الزمن عندما توقفت القيادة الفلسطينية عن سياسة الرفض الكلي التي كانت دعمتها سياسة وشعار لآلات الخرطوم الشهيرة (لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض). وأصدرت موافقتها على لقاءات فلسطينية رسمية مع إسرائيلييين غير الصهاينة، وتعرضت هذه القيادة آنذاك لاتهامات ومسيرات غاضبة لموافقتها

على بدء التواصل مع إسرائيلييين. وتمت عدة لقاءات في دول أوروبية في نهايات سبعينات القرن الماضي،

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

حذام خريف

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة يعقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk